

تونس في 18 جانفي 2022

بيان الهيئة حول المنصة الإلكترونية للاستشارة الوطنية

يهم الهيئة الوطنية لحماية المعطيات الشخصية تقديم التوضيحات التالية حول المنصة الإلكترونية للاستشارة الوطنية :

1. بتاريخ 20 ديسمبر 2021 وبطلب من الحكومة، أبدت الهيئة رأي أولي حول المنصة وذلك على ضوء المعلومات التي قدمتها لها وزارة تكنولوجيا الاتصال وأعلنت بأن المنصة تكتفي بمعالجة معطيات مخفية الهوية.
2. وفي إطار صلاحياتها القانونية، قامت الهيئة، بتاريخ 14 جانفي 2022، بمهمة رقابة وتدقيق للتحقق من الناحية التقنية من صحة معلومة محورية وهي "أن المنصة تقوم بمعالجة معطيات شخصية مخفية الهوية". واستأنست، للقيام بهذه المهمة، بخبراء مختصين في ميدان المعلوماتية ومعالجة المعطيات وتبادلها عبر برمجيات.
3. وشملت عملية الرقابة والتدقيق مشغلي الهاتف الجوال والمركز الوطني للإعلامية.
4. واستنادا على نتائج تقرير الرقابة والتدقيق تولت الهيئة تحرير تقريرها النهائي حول المنصة الإلكترونية للاستشارة الوطنية والذي سينشر قريبا للعموم.
5. وتؤكد الهيئة، في تقريرها النهائي، أنه اتضح أن الاستشارة الوطنية لا تعالج معطيات تمكّن من التعرف على هوية من قام بالمشاركة فيها. وعليه فإنه لا يمكن في هذا الإطار اعتبار أن منصة الاستشارة الإلكترونية تعالج معطيات شخصية.
6. كما تشير الهيئة أنه ليس من مهامها القيام بتقييم للاستشارة في حد ذاتها، كما لا يمكنها الإفصاح عن الجوانب التقنية التي تم اعتمادها لإنجاز الاستشارة والتي حصل للهيئة علم بها في إطار مهمة الرقابة، لالتزامها قانونا بالسّرّ المهني ولأن هذه المعلومات يمكن أن تستعمل للإضرار بالمنصة وسلامتها.

رئيس الهيئة

شوقي فدّاس